

المسار التشريعي بالغرفة الأولى للبرلمان

مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15

يتعلق بتحديد شروط واجراءات تطبيق الفصل 133 من الدستور

المسار التشريعي بالغرفة الثانية للبرلمان

مشروع قانون تنظيمي رقم 86.15

يتعلق بتحديد شروط واجراءات الدفع بعدم دستورية قانون

مجلس النواب – قراءة أولى

① مصدر النص الحكومة

② تاريخ إحالته على المجلس الاثنى عشر 11 يوليوز 2016

③ تمت إحالته على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان في الثلاثاء 12 يوليوز 2016

قدم السيد وزير العدل عرضا أمام اللجنة بتاريخ 7 يونيو 2017

④ برمج لاجتماع اللجنة بتاريخ 21 يونيو 2017 قصد مواصلة الدراسة.

⑤ اجتمعت اللجنة مجددا بتاريخ 10 ثم 17 يوليوز 2017 لمواصلة المناقشة

⑥ أنهت اللجنة في 3 غشت 2017 المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع القانون.

⑦ تاريخ المصادقة في الجلسة العامة الثلاثاء 8 غشت 2017

⑧ نتيجة التصويت بالإجماع.

مجلس النواب – قراءة ثانية

① تمت إحالته على المجلس في الأربعاء 17 يناير 2018 (رقم النص 8)

② تمت إحالته على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان يوم الخميس 25 يناير 2018

③ نتيجة التصويت وافق عليه مجلس النواب بالأغلبية: الموافقون: 148 المعارضون: 41 الممتنعون: لا أحد(*)

عقدت لجنة العدل والتشريع وحقوق الانسان بمجلس النواب 5 اجتماعات دامت لمدة 23 ساعة ما بين 21 يونيو 2017 و 3 غشت 2017.

ملاحظة: أحيل من الحكومة. وافق عليه مجلس النواب بالإجماع. أحيل إلى السيد رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة ثم أحيل على الغرفة الأولى في قراءة ثانية: بعد تعديل المواد: 3 و 5 و 6 وإضافة المادة 17 مكررة من طرف مجلس المستشارين. وافق عليه مجلس النواب بالأغلبية (*)

مجلس المستشارين

① ورد على المجلس من مجلس النواب بتاريخ 08 غشت 2017

② أحيل على لجنة العدل والتشريع وحقوق الإنسان بتاريخ 25 غشت 2017.

③ راسل رئيس المجلس رئيس اللجنة المختصة بتاريخ 26 أكتوبر 2017 قصد برمجته في أقرب الآجال.

④ تم تقديم مشروع القانون التنظيمي أمام اللجنة يوم الثلاثاء 7 نونبر 2017.

⑤ برمج لاجتماع اللجنة بتاريخ 15 نونبر 2017 قصد مواصلة الدراسة، وتم تأجيل الاجتماع بطلب من السيد وزير العدل لالتزامات طارئة.

⑥ أنهت اللجنة في 27 دجنبر 2017 المناقشة العامة والتفصيلية لمشروع القانون، وحددت 2 يناير 2018 كآخر أجل لإيداع التعديلات، لبت فيها بتاريخ 3

يناير 2018، والذي أجل بطلب مجموعة من الفرق.

⑦ وافقت اللجنة في 10 يناير 2018 على مشروع القانون التنظيمي كما تم تعديله بالإجماع.

⑧ صادق المجلس على مشروع القانون، بالإجماع، في الجلسة العامة المنعقدة بتاريخ 16 يناير 2018.

قدمت الفرق والمجموعات البرلمانية 27 تعديلا على النص (5 تعديلات لفرق ومجموعة الأغلبية + 11 تعديلا لفرق الأصالة والمعاصرة + 11 تعديلا لمجموعة الكنفدرالية الديمقراطية للشغل.

أحيل المشروع على مجلس المستشارين بتاريخ 08/08/2017.

وبعد القراءة الثانية بالغرفة الأولى، أحيل إلى السيد رئيس الحكومة والأمين العام للحكومة والوزير المنتدب لدى رئيس الحكومة المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني الناطق الرسمي باسم الحكومة بتاريخ 06/02/2018.